

الشراكة بين القطاع العام والخاص كمطلب تنموي بالجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)
**Partnership between the public and private sectors as a development demand in
Algeria (An analytical and econometric study)**

العارف خديجة¹، دواح بلقاسم²

LAREF Khadidja¹, DOUAH Belkacem²

¹ جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، khadidja.laref@univ-relizane.dz

² جامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم)، belkacem.douah@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2023/4/26 & تاريخ القبول: 2023/7/16 & تاريخ النشر: 2023/9/15

المجلد 10. Vol. Finance & Markets Journal العدد 2. N° ص. 273 – 295

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في توفير مشاريع البنية التحتية كمحرك هام للتنمية الاقتصادية، ذلك من خلال الترتيبات التعاقدية التي تحقق الأهداف المشتركة. وعليه تسعى الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي بالجزائر، وباستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة 1980-2020، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قصيرة وطويلة المدى بين الاستثمار في قطاعات البنية التحتية والنمو الاقتصادي، أيضا أهمية الاستثمار المادي العام كمحفزا رائدا في عملية التنمية. مما ينبغي تصميم سياسات مواتية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في العملية التنموية.

كلمات مفتاحية: الشراكة، القطاع العام، القطاع الخاص، البنية التحتية، نموذج (ARDL).

تصنيفات JEL: H5، H54، C5.

Abstract:

This study aims to analyze the role of both the public sector and the private sector in providing infrastructure projects as an important engine for economic development, through contractual arrangements that achieve common goals. The study seeks to measure the impact of investment in infrastructure on economic growth in Algeria, and by using the (ARDL) model during the period 1980-2020, the study concluded that there is a short and long-term positive relationship between investment in the infrastructure sectors and economic growth, as well as the importance of public physical investment as a leading variable in the development process. Conducive policies should be designed to encourage the participation of the private sector in the development process

keywords. Partnership, Public sector, Private sector, Infrastructure, (ARDL) model.

JEL Classification Codes: H5, H54, C5

¹ المؤلف المرسل: العارف خديجة، الإيميل: khadidja.laref@univ-relizane.dz

1-المقدمة:

يعتبر موضوع الاستثمار والشراكة من أهم جوانب برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، حيث تلعب الحكومات دورا هاما في إنشاء وصيانة وإعادة تأهيل البنية التحتية المادية في العديد من القطاعات كالطرق والموانئ، المطارات وشبكات الاتصالات والكهرباء وغيرها. وفي هذا الإتجاه، اعتمدت الجزائر على مجموعة من السياسات التنموية من خلال دعم الاستثمار العمومي لتطوير الهياكل القاعدية. غير أن الإنفاق العام انخفض كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال العقود الثلاثة الأخيرة في جميع أنحاء العالم (صندوق النقد الدولي، 2009).

وهنا يمكن أن نشير إلى جهود الدولة في تصحيح أوضاع المالية العامة الرامية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي باعتبارها العامل الرئيسي وراء هذا التراجع بدون إغفال العوامل المساهمة الأخرى من بينها، نجد انخفاض مستويات الادخار العام، وانخفاض الاحتياطات الدولية من العملة الصعبة في ظل تراجع أسعار البترول الدولية وذلك منذ 2014، أيضا انتعاش أنشطة الخصخصة في ضوء تزايد التفضيل لصغر حجم القطاع العام؛ وتزايد التنوع في أنشطة القطاع الخاص التي شملت خدمات البنية التحتية.

كما أن التوجهات العالمية الحالية أفرزت أشكالاً جديدة للعمولة والتعاون الدولي، منها الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إذ قامت معظم دول العالم، وخاصة النامية منها استحداث آليات جديدة في تمويل مشاريع البنية التحتية من خلال تعاقد الحكومات مع القطاع الخاص لتقديم خدمات المرفق العام، وهنا تجدر الإشارة إلى تجارب بعض الدول الناشئة.

1-1 اشكالية الدراسة: نحاول في هذه الورقة البحثية تحليل أهم المتغيرات المؤثرة على الشراكة قطاع عام خاص، وبناء على ذلك، نطرح السؤال الرئيسي التالي :

✓ ما مدى تأثير الاستثمار الخاص في البنية التحتية (في الأجل القصير والطويل) على النمو الاقتصادي ؟

2-1 فرضيات الدراسة

- يعتمد الاستثمار في البنية التحتية بصفة أساسية على الموارد المالية العمومية.
- هناك علاقة طردية بين مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية وإنتاجية البلد المعني.

3-1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تتبع تطور الاستثمار الخاص في إطار الشراكة بالجزائر من خلال تبني نظام اقتصاد السوق، كما يكمن البحث في إبراز مدى تأثير الاستثمار في قطاعات البنية التحتية المختلفة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020).

4-1 المنهج المتبع: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الأدبيات والدراسات المختلفة حول الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتحليل تطور البنية التحتية في الجزائر، فضلا عن ذلك تم استخدام أدوات التحليل القياسي، باستخدام المنهج الكمي نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، ذلك لاستخلاص نتائج النموذج على المدى القصير والطويل.

5-1 الدراسات السابقة: ساهمت العديد من الدراسات في الأونة الأخيرة في ابراز أهمية إشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، إلا أنه لا يوجد إجماع حول جدوى الشراكة، نتيجة قلة الدراسات السابقة حول تأثير استثمارات الشراكة على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل عجز الموازنة والنمو الاقتصادي وندرة الدراسات بالتطبيق على حالة الدول النامية. لذلك سيتم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث:

- دراسة **Apergis (2000)** توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام والاستثمار الخاص، حيث كلما زاد الإنفاق كلما زاد اثر المزاحمة في اليونان خلال الفترة 1980 إلى 1996، في حين توصلت دراسة **Ahmed and Miller (2000)** أن الإنفاق العام على النقل والاتصالات يتكامل مع الإنفاق الخاص في الدول النامية. في المقابل استنتجت دراسة **Ghura and Goodwin (2000)** نتيجة متباينة جغرافية بين اثر المزاحمة بين المتغيرين النامية، في أسيا وأمريكا اللاتينية في حين اثر تكامل كان واضحا في الدول الإفريقية (Apergis,N, 2000).

- دراسة **Newery, N (2012)** وتشير إلى أن البنية التحتية شرط ضروري، ولكنه غير كاف للنمو. ويعتمد مدى مساهمة البنية التحتية في نمو الصناعة أو موقع معين على خصائصها المحددة وبيئة الأعمال التي تتواجد فيها. فضلا عن ذلك، اذا كان الاستثمار في البنية التحتية دون المستوى الأمثل، فإنه سينعكس سلبا على الاستثمارات الأخرى، ومن ثم يقيد النمو الاقتصادي. (Newery, 2012)

- دراسة **Andrade and Duarte (2016)** اهتمت بتحليل العلاقة بين الإنفاق العام و الإنفاق الخاص وأثرهما على الناتج الإجمالي في البرتغال خلال الفترة الممتدة 1960 إلى 2013 من خلال نموذج الانحدار الذاتي VAR وتحصلت الدراسة على أن الإنفاق العام هو مكمل للإنفاق الخاص وليس مزاحم له. (Ahmed habib & Stepphen M. Miller, 2000)

2- الإطار المفاهيمي للشراكة بين القطاع العام والخاص

إن عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى المساهمة الفاعلة لكلا القطاعين في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في الدول النامية التي تشكو عجزاً دائماً في مواردها المادية وتحتاج إلى المزيد من التمويل لتغطية استثماراتها في مشاريع البنية التحتية. والشراكة باختصار "هي عبارة عن تفويض القطاع الخاص من قبل القطاع العام (الدولة) لإنتاج السلع والخدمات نيابة عنه مقابل نسبة من الأرباح المتحققة تحدد عقدياً، دون التأثير في صفة الملكية للأصول والموجودات المستخدمة في الإنتاج والتي تبقى ملكية عامة". (فيصل زيدان سهر، 2014). وعُرف البنك الدولي الشراكة عام خاص بأنها "أي ترتيب تعاقد يبرم بين كيان خاص ووكالة حكومية، لتوفير أصول أو خدمات عامة، يتحمل فيها الشريك الخاص مسؤولية كبيرة عن المخاطر والإدارة". (مجموعة البنك الدولي، 2020)

1-2- عموميات حول الاستثمار العام والخاص

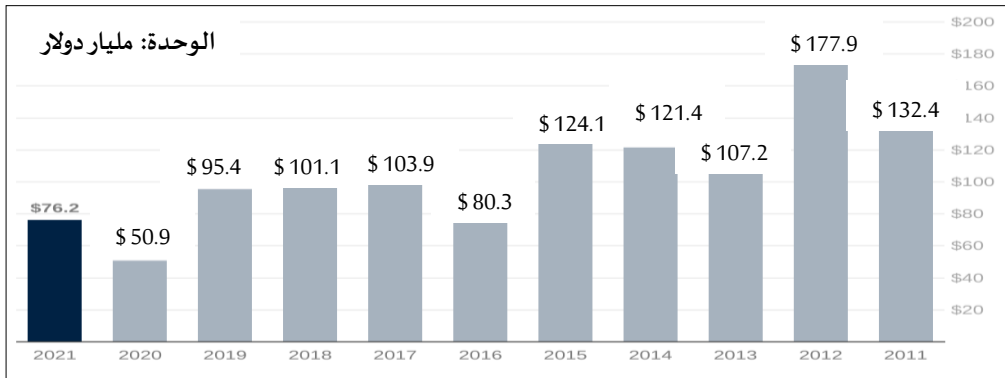
يرتبط مفهوم الاستثمار العام والخاص بالأهداف التي يسعى إلى تحقيقها كل منهما، ولا يمكن إغفال الأهداف المشتركة لهما، مثل زيادة القاعدة الإنتاجية الرأسمالية وتوسيع قدرتها على إنتاج السلع والخدمات وبالتالي زيادة القدرة التشغيلية. فهناك اختلاف الغايات بين الاستثمار العام الذي يرمي إلى الإنفاق على مشاريع ذات منفعة عامة - سلع عامة - تستهدف مسائل تخص جميع فئات المجتمع والاقتصاد، بينما يهدف الاستثمار الخاص بشكل أساسي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح مع أقل قدر ممكن من المخاطر في إطار "السوق الحر".

وفي الدول المتقدمة، أصبح الاستثمار الخاص هو المحرك الرئيسي للاقتصاد بينما يتراجع الاستثمار العام عن مستوياتها التاريخية عندما كانت تلك الدول في مراحل أولية من التصنيع والتقدم التكنولوجي، وهذا عكس ما يحدث في الدول النامية التي ما تزال تعتمد على استثمارات القطاع العام في رفع النمو الاقتصادي.

إذ بلغ متوسط الاستثمار الخاص في هاته الدول 14.5% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ما بين 2000 و2018، وهو ثاني أدنى مستويات الاستثمار الخاص في العالم. (إفاق الاقتصاد الإقليمي، 2018). هذا ما تشير إليه الأدبيات الاقتصادية وتجارب الدول وأرقام الموازنات فيها، لذلك يكون تدخل الحكومة الاقتصادي في الدول المتقدمة أكثر باتجاه معالجة "فشل السوق" من خلال التنظيم وأحياناً الإنفاق (الاستثماري أو الجاري)، وأقل باتجاه خلق السوق "أو إدارته. ذلك هو المفهوم الكلاسيكي للأهداف الاستثمارية لكل من القطاعين.

ومن حيث التزامات الاستثمار في مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص، عرف هذا القطاع تطورا هاما على الصعيد الدولي خلال العقدین الأخيرین في دول العالم النامي، بما فيها مجموعة الدول الأفريقية (شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب الصحراء)، جنوب اسيا، أمريكا اللاتينية والكاريبي، أوروبا واسيا الوسطى. ويعكس المخطط الموالي هذه المعطيات (الشكل رقم 01)

الشكل رقم 01: الالتزامات الاستثمارية في مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (2011-2021)



المصدر: بيانات مأخوذة من احصائيات البنك الدولي، 2021.

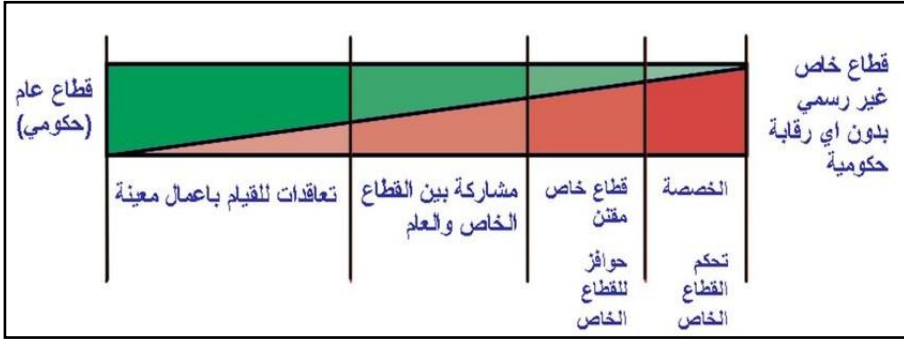
تحليل الشكل رقم 01: نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن التطور في تقديم خدمات البنية التحتية عرف انتعاشا قويا في سنة 2021 مقارنة بالعام السابق، وتشير التقارير الدولية أن الاستثمارات الدولية بمشاركة القطاع الخاص وفق صيغة PPI اتخذت استقرارا نسبيا في الفترة (2011-2021)، سواء من حيث قيمة الاستثمارات التي كانت تفوق معدل 100 مليار دولار سنويا، أو من حيث المشاريع المجسدة التي يفوق معدلها 300 مشروع سنويا، إذ بلغت استثمارات PPI 76,2 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 49% عن العام السابق 2020، هذا ما يدل على انتعاش الاستثمارات في هذا القطاع. (The World Bank, 2021)

2-2 طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تتميّز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها شراكة طويلة الأمد تهدف إلى تقديم خدمات عامة، وإنشاء بنية تحتية عن طريق الاستفادة من الكفاءة الإدارية والقدرات التمويلية للقطاع الخاص. وهنا لدينا خيارات مختلفة لامتلاك وتشغيل البنية التحتية منها:

- ملكية عامة والتشغيل من قبل القطاع العام،
- ملكية عامة والتشغيل من قبل القطاع الخاص عبر عقود الإدارة أو عقود الإمتياز،
- ملكية خاصة والتشغيل من قبل القطاع الخاص،
- و ملكية تعاونية والتشغيل من قبل المستخدمين.

الشكل رقم 02 : أشكال المشاركة بين القطاعين العام والخاص

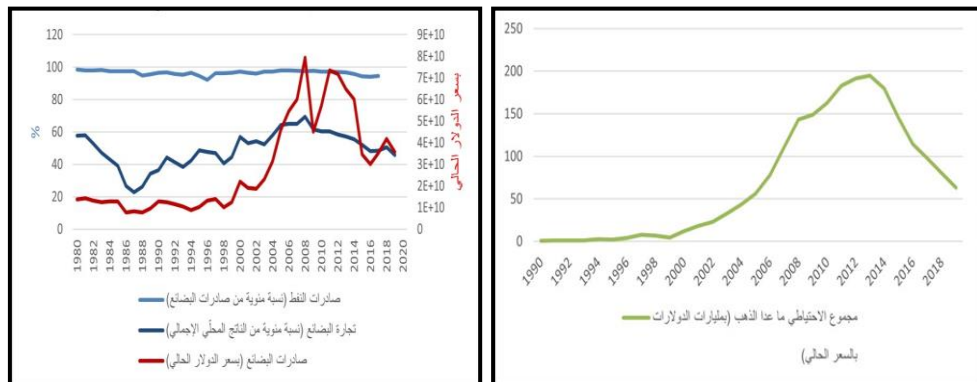


المصدر: (رياض الفرس، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، 2020، ص2- تحليل الشكل رقم 02: من خلال الشكل نلاحظ أن ما يميز الشراكة عن الخصخصة وعقود الإدارة، أنّ القطاع العام يحوّل إلى القطاع الخاص جزءاً من مخاطر المشروع ويحتفظ بأخرى. أما الخصخصة تنطوي على تحويل مخاطر المشروع (من ربح وخسارة) إلى القطاع الخاص، بينما تكتفي الدولة بدور التنظيم والرقابة. أمّا عقود الإدارة فتقضي باحتفاظ الدولة بالمخاطر كلّها، لأنّ دور القطاع الخاص يقتصر على تقديم خدمة ما لقاء بدل يتفق عليه بين الطرفين. وبالتالي تتميز الشراكة بأنّها ليست شراكة برأس المال ولا شراكة بالأرباح فقط، بل هي أيضاً شراكة بالمخاطر (ليث القهبيوي و بلال الوادي، 2012).

3-الدور التنموي للقطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضا ملحوظا في عام 2017، إذ تراجع نموه بحوالي 1.7% مقارنة ب3.8% في عام 2014. وهذا الركود نتيجة التحديات الكبيرة التي يفرضها انخفاض أسعار النفط، ذلك تحت تأثير تخفيضات الإنفاق العام وتوجه الحكومة نحو ترشيد النفقات. ويتضح ذلك من خلال الشكلين 03 و 04 على التوالي:

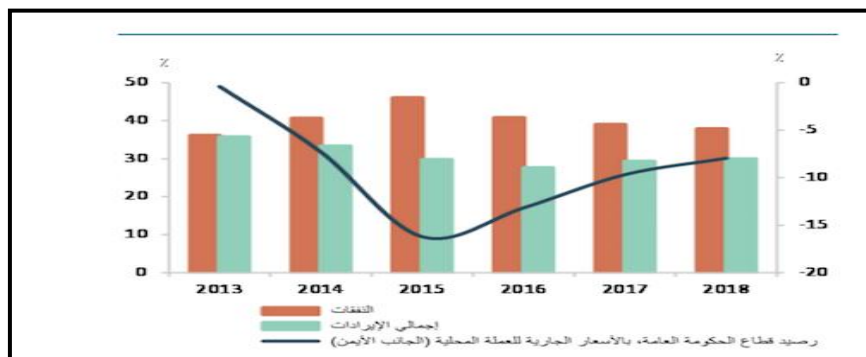
الشكل رقم 04 : احتياطي العملات الأجنبية الشكل رقم 03 : صادرات النفط والبضائع



(المصدر: باسمينة أبو زهور ونجلي بن ميمون، 2021. بالاستناد على مؤشرات التنمية العالمية).

تحليل الشكل رقم 03 والشكل رقم 04: يبين الشكل (03) أن صادرات النفط استأثرت بنسبة 94 في المئة من صادرات البضائع في العام 2017، كما استأثرت ريع الغاز والنفط بنسبة 19 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لعام 2018 و 40 في المئة من الموازنة الحكومية لعام 2018. وفي هذا الصدد، فإن تراجع أسعار النفط كان له تأثيرا ملحوظا على احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية. ويظهر ذلك من خلال الشكل (04)، حيث بلغ هذا الاحتياطي 44 مليار دولار في نهاية العام 2020، متابعاً بذلك المنحى الانحداري الذي اتّخذه منذ العام 2014 عندما بلغ احتياطي الصرف 195 مليار دولار. وهذا بالتزامن مع اعتماد الدولة على سياسة ترشيد النفقات التي توضح في الشكل رقم 05 كالتالي:

الشكل رقم 05: الجزائر - مركز المالية



(المصدر: تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،

تحليل الشكل رقم 05: يتضح من الشكل أن إجمالي الانفاق العام قد انخفض بنسبة 50% في ظل محدودية الموارد المالية العامة لتغطية النفقات الحكومية وتمويل المشاريع الوطنية. وهذا ما يفسّر مدى تبني الدولة لسياسة ترشيد النفقات. فمن حيث المبالغ، قدّرت النفقات العمومية في 2018 بـ 7 726,3 مليار دينار مقابل 7 282,7 مليار دينار في 2017. وبالنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، انخفضت النفقات الكلية في سنة 2018، إلى 38% مقابل 39,2% في 2017. (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر، 2018).

وفي هذا السياق، أعطت الجزائر الأولوية للإصلاحات العميقة التي تعيد تأهيل الاقتصاد بعيداً عن المحروقات هذا من جهة، وتقليل الاعتماد على التمويل الداخلي الذي يقلل الموارد المتاحة لتمويل المؤسسات، ذلك بتشجيع القطاع الخاص. ومن بين الإصلاحات التي تم اعتمادها في إطار النصوص التشريعية المنظمة للقطاع الخاص، نجد المرسوم رقم 93-08 والمؤرخ في 25 أفريل 1993 الذي ظهر بأحكام جديدة تنعكس في تقليص تدخل الدولة (رجراج سليمة و شارف ناصر ، 2021) . والمرسوم التشريعي رقم: 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي يهدف لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص عامة والأجنبي خاصة من خلال عدد من الإجراءات منها:

- وضع الاستثمار الخاص في نفس المستوى مع الاستثمار العام، مع تقديم الضمانات التي تقر بحرية كل من المستثمر الوطني والأجنبي.
- تقديم مجموعة من الامتيازات والتدابير التشجيعية للمستثمرين.
- تقديم الضمانات الكفيلة بطمأنة المستثمرين الأجانب وحماية مصالحهم فيما يتعلق بتحويل الأرباح ورأس المال، وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حل النزاعات.

فالاقتصاد الجزائري حالياً يعتمد نموذج نمو مدفوعاً بقطاع عام متضخم قيد بيئة الأعمال وتطوير القطاع الخاص. وفي مؤشر سهولة ممارسة الأعمال حققت الجزائر نتائج رديئة وتأخرت كثيراً عن الدول المجاورة بـ 20 إلى 25 نقطة لعدة عوامل منها: عدم قدرة الوصول إلى الائتمان الذي بلغ (المرتبة 181 من أصل 190 اقتصاداً) وحماية المستثمرين الأقليات (المرتبة 179) وتسجيل الملكية (المرتبة 165) وإطلاق الأعمال (المرتبة 152). وتحدّ كل هذه القيود فرص تطوير قطاع خاص مستدام.

وفي هذا الاطار، وبالرغم من أهمية الاستثمارات العامة والدور المهم للإنفاق الحكومي إلا أنه من الضروري اشراك القطاع الخاص لتعزيز الطاقة الانتاجية من خلال تطبيق أساليب وعمليات جديدة.

4- الشراكة بين القطاع العام والخاص في البنية التحتية بالجزائر

تعد الجزائر من بين الدول الإفريقية الخمس الأوائل الأكثر استثمارا في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك خلال السنوات ال 15 الماضية في طار برامج تنمية اقتصادية شاملة، خاصة في مجال تطوير البنية التحتية، تشغيلها وتسييرها والارتقاء ببعض الخدمات العامة ذات الطابع الاستراتيجي. (بن نعوم عبد اللطيف، 2021) حيث بلغ إجمالي مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص 30 مشروع منذ سنة 1990 حتى سنة 2020، وبلغ مجموع الاستثمارات الملتزم بها للشركات بين القطاعين العام والخاص 9186 مليون دولار موزعة على مختلف القطاعات الملخصة في الجدول رقم 01.

الجدول رقم 01: أهم مشاريع المشاركة بين القطاع العام والخاص بين 1990-2020

القطاعات	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (مليون دولار)
المطارات	1	0
الكهرباء	5	2 492
تكنولوجيا الاتصال	2	834
النفائيات الصلبة	2	22
الغاز الطبيعي	2	3 470
الموانئ	3	125
السكة الحديدية	1	161
المياه والصرف	14	2 082
المجموع	30	9 186

المصدر: بيانات البنك الدولي، متاحة على الموقع <http://ppi.visualization.org>

تحليل الجدول رقم 01: يوضح الجدول السابق القطاعات التشاركية بين القطاعين العام والقطاع الخاص في الجزائر، اذ تتوزع على مشاريع مختلفة حيث يحتل قطاع الطاقة المركز الأول بمجموع 5.962 مليار دولار أمريكي من إجمالي الاستثمارات، تتوزع بين قطاعي الغاز الطبيعي (3.470 مليار دولار أمريكي) والكهرباء (2.492 مليار دولار أمريكي)، أي ما يعادل 65 من إجمالي الاستثمارات التي تضم (07) مشاريع. يرافقه قطاع المياه والصرف الصحي في مرتبة

متقدمة بحيازته على 14 مشروعا موزعة على محطات تحلية المياه. ثم يأتي قطاع الموانئ بثلاثة مشاريع قيمتها 125 مليون دولار التي تمثلت في تحسين الخدمات اللوجيستية بكل من ميناء جيجل، بجاية ومستغانم. وبالتالي ساهمت كافة أشكال ومجالات الشراكة في مشاريع البنية التحتية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر.

5- بعض النماذج الدولية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

في الأونة الأخيرة، شهدت برامج الشراكة (عام خاص) تطورا ملحوظا في معظم دول العالم ذلك بالاستعانة بإمكانيات القطاع الخاص التمويلية والتكنولوجية والإدارية في توفير خدمات البنية التحتية في ظل رقابة وإشراف وتمويل الدولة، حيث تميزت نماذج المشاركة بسرعة التنفيذ ودقة تقدير التكاليف. ومن أهم هذه التجارب نذكر:

- تجربة المملكة المتحدة : باعتبارها الرائدة في نظام الشراكة في العالم وكروية جديدة ما يعرف بالتسيير العمومي الحديث. حيث أدى تطبيق الشراكة بها إلى تخفيف العبئ المالي على ميزانية الدولة. (بن نعوم عبد اللطيف، 2021، ص 26) وحسب تقرير وزارة الخزانة البريطانية تؤكد أن ما يقارب 90% من المشروعات التي نفذت ببرامج الشراكة سلمت قبل موعدها أو في الموعد المحدد ودون تحميل الموازنة أية نفقات إضافية. في حين أن 73% من المشروعات المنفذة من خلال القطاع العام خارج نظام الشراكة سلمت بعد الموعد المحدد وتطلبت نفقات إضافية خارج نطاق الموازنة المتفق عليها.

- تجارب الشراكة بالدول النامية: تشير الإحصاءات الدولية أن 60% من الشراكة في الدول النامية تتركز في دول ذات مستوى دخل فوق المتوسط. كما تستأثر دول أمريكا اللاتينية بالنصيب الأكبر من مشروعات الشراكة المنفذة في الدول النامية بإجمالي استثمارات تجاوزت التريليون دولار، في حين تأتي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المرتبة الأخيرة. وخلال العقود الثلاثة الماضية (1990-2019) بلغت قيمة إجمالي الاستثمارات في قطاع البنى التحتية التي شارك فيها القطاع الخاص في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط 60.8 بليون دولار أمريكي. ومجموع المشاريع 221 (201 منها هي عقود شراكة بين القطاعين عام خاص، والباقي 20 مشروعا أي 9% من إجمالي المشاريع خارج الية الشراكة). ونفذت هذه المشاريع في 12 بلدا هي : (الجزائر، جيبوتي، مصر، ايران، العراق، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، فلسطين، واليمن). (البنك الدولي، مركز الموارد القانونية للشراكات بين القطاعين العام والخاص، 2020)

- مشاريع الشراكة في المنطقة العربية: ووضحت دراسة أخرى أن أسلوب المشروعات الجديدة Greenfield هو الأكثر انتشاراً (71% من إجمالي المشروعات) في المنطقة العربية. فيما تتمثل العقود من أجل تطوير أو توسيع المشاريع القائمة Brownfield وتحويلها إلى عقود شراكة 15%. و14% لعقود الإدارة أي عدم تضمين المشروع أعمال بناء أو إعادة تأهيل مادي.

- تجربة الأردن: قامت الأردن بإرساء نموذج الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة ذات الجدوى الاقتصادية في المنطقة، وقدمت مؤخراً قانوناً جديداً للطاقة المتجددة في عام 2012، ساعد على تسهيل تطوير المشاريع الضخمة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص. ذلك بتمويل سبع محطات للطاقة الشمسية بطاقة مجمعة قدرها 102 ميجاوات وهو أكبر مشروع للطاقة الشمسية يقوده القطاع الخاص في المنطقة.

وعلى الرغم من سلسلة نجاحات كهذه من خلال رصد أداء القطاع الخاص أو أداء الشراكة بشكل عام، إلا أنه يجب أخذ في الاعتبار الإطار التشريعي المنظم لهذه العقود. وتشير الدراسات حول تشريعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن إجمالي الدول العربية التي أقرت قوانين خاصة بالشراكة هي عشرة بلدان منها (مصر، الأردن والمغرب)، وهناك معظم البلدان الأخرى لديها مشاريع قيد المناقشة أمام المجالس التشريعية.

6- دراسة قياسية لتقييم أثر الاستثمار في البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية

1- منهجية الدراسة: تهدف الدراسة القياسية في هذه المرحلة إلى تحليل وتقييم العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الاستثمار في البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، ذلك بتسليط الضوء على حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2020) باستخدام بيانات سنوية، وباعتماد على مؤشرات التنمية لمجموعة البنك الدولي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات المتباطئات الموزعة (ARDL).

2- متغيرات الدراسة: تشمل متغيرات الدراسة على متغير تابع وعلى عدد من المتغيرات المستقلة المفسرة للنموذج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: متغيرات الدراسة

اسم المتغير	نوع المتغير	رمز المتغير
متغير تابع	معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	GDP
	الاستثمار العام في البنية التحتية	INVGFIP

INVTICP	الاستثمار في قطاع الاتصالات بمشاركة القطاع الخاص	متغيرات مستقلة
INVTRSP	الاستثمار في قطاع النقل بمشاركة القطاع الخاص	

المصدر: من اعداد الباحثين

3- نموذج الدراسة: ولتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع يمكن كتابة الدالة في شكلها الأصلي على النحو التالي :

$$GDP_t = f(INVTICP_t, INVTRSP_t, INVGIFP_t, \varepsilon_t)$$

GDP_t : يمثل المتغير التابع، وهو أحسن مؤشر ممثل للنمو الاقتصادي، وهو عبارة عن معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مبني على أساس سعر ثابت للعملة المحلية.

ε_t : يمثل حد الخطأ العشوائي.

(INVGIFP): وهو الاستثمار المادي في البنية التحتية والذي يشير إليه باجمالي رأس المال الثابت.

(INVTICP): الاستثمار في قطاع الاتصالات بمشاركة القطاع الخاص.

(INVTRSP): الاستثمار في قطاع النقل بمشاركة القطاع الخاص.

ولتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المدى القصير والطويل في نفس المعادلة، بالإضافة الى تحديد حجم التأثير المباشر والتراكمي في المدى الطويل. سنقوم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات المتباطئات الموزعة (ARDL) وهو مزيج بين نموذج الانحدار الذاتي (AR) ونموذج المتباطئات الموزعة (DLM) (دامورد جوجاراتي (هند عبد الغفار عودة المترجمون)، 2015، صفحة 107)، وهو نموذج ديناميكي أكثر عمومية، يمكن كتابة نموذج ARDL(p,q) على الشكل التالي :

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^p A_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^q B_i X_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث : (p) تمثل حدود الانحدار الذاتي و (q) تمثل حدود المتباطئات الموزعة، ويتم الاعتماد على معيار (Akaike) لتحديد عدد المتباطئات المدرجة في النموذج .

ومن مميزات هذا النموذج القياسي أنه يمكن استخدامه في حالة ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند الدرجة (0) أو (1) أو مزيج بينهما، (Pesaran, M. H. and Shin, 1999, p. 352).

كما يمكن من خلال هذا النموذج تحديد حجم مضاعف التأثير المباشر بالإضافة إلى معاملات العلاقة القصيرة الأجل، وأيضا يمكن تحديد حجم مضاعف الزيادة التراكمية (مضاعف المدى الطويل) بالإضافة إلى معاملات العلاقة الطويلة الأجل.

4- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: سنقوم في المرحلة الأولى بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجات التكامل لكل سلسلة، والجدول التالي يبين درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) (Bourbonnais, R., 2015, p. 220).

الجدول رقم 03: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار ADF)

		GDP	INVTICP	INVTRSP	INVGIFP
With Constant	<i>t</i> -Statistic	-3.4473	-2.7653	-1.8297	-0.9869
	<i>Prob.</i>	0.0153	0.0731	0.3609	0.7482
		**	*	n0	n0
With Constant & Trend	<i>t</i> -Statistic	-3.4066	-2.7101	-2.1251	-1.1176
	<i>Prob.</i>	0.0655	0.2386	0.5159	0.9126
		*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	<i>t</i> -Statistic	-3.2673	-0.2810	-1.3432	0.3999
	<i>Prob.</i>	0.0018	0.5779	0.1630	0.7941
		***	n0	n0	n0
<i>At First Difference</i>					
		d(GDP)	d(INVTICP)	d(INVTRSP)	d(INVGIFP)
With Constant	<i>t</i> -Statistic	-6.1949	-4.0709	-5.6113	-4.6537
	<i>Prob.</i>	0.0000	0.0031	0.0000	0.0006
		***	***	***	***
With Constant & Trend	<i>t</i> -Statistic	-6.0828	-4.0032	-5.5262	-4.6304
	<i>Prob.</i>	0.0001	0.0173	0.0003	0.0036
		***	**	***	***
Without Constant & Trend	<i>t</i> -Statistic	-6.2912	-4.1324	-5.6762	-4.6735
	<i>Prob.</i>	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000
		***	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحثين وبالأعتماد على بيانات موقع (البنك الدولي، 2022) ومخرجات برنامج Eviews 12

تحليل الجدول رقم 03: يتضح من خلال الجدول أعلاه أن كل المتغيرات عند المستوى (Level) تحتوي على جذر الوحدة بالنسبة للنماذج الثلاث ماعدا بعض الملاحظات الخاصة بالمتغير (GDP) حيث نلاحظ وجود المعنوية عند (5%، 10%، 1%) بالترتيب لكل نموذج على حدى، وبالتالي يمكن القول عموما بالنسبة لجميع المتغيرات على اساس اختبار جذر الوحدة عند مستوى معنوية (5%) للنماذج الثلاث، يعني قبول فرضية العدم الخاصة باختبار (ADF) وبالتالي جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة، أما بعد اجراء الفروق من الدرجة الأولى (At First Difference) نلاحظ أن كل المتغيرات لا تحتوي على جذر الوحدة بالنسبة للنماذج الثلاث أي قبول الفرضية البديلة الخاصة باختبار (ADF) وبالتالي السلاسل الزمنية مستقرة، وهي نفس النتائج التي أثبتتها أيضا اختبار (PP) في الجدول رقم 04 .

الجدول رقم 04: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار PP)

		GDP	INVTICP	INVTRSP	INVGIFF
With Constant	t-Statistic	-3.5415	-2.1219	-1.9451	-1.1923
	Prob.	0.0121	0.2376	0.3089	0.6678
		**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5247	-2.1082	-2.2557	-1.3061
	Prob.	0.0509	0.5249	0.4468	0.8712
		*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.3468	-0.0785	-1.3949	0.3999
	Prob.	0.0014	0.6501	0.1490	0.7941
		***	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>					
		d(GDP)	d(INVTICP)	d(INVTRSP)	d(INVGIFF)
With Constant	t-Statistic	-8.6901	-3.6391	-5.6064	-4.6144
	Prob.	0.0000	0.0095	0.0000	0.0007
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.4715	-3.5533	-5.5202	-4.5446
	Prob.	0.0000	0.0482	0.0003	0.0045
		***	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.8289	-3.7418	-5.6721	-4.6329
	Prob.	0.0000	0.0004	0.0000	0.0000
		***		***	***

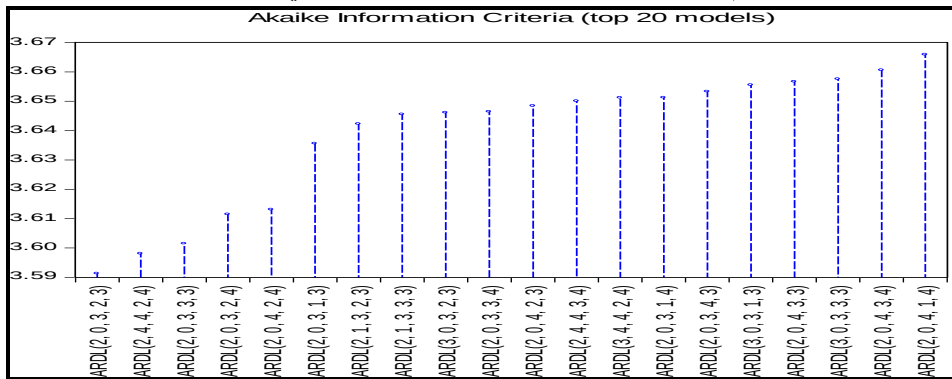
المصدر: من إعداد الباحثين وبالاغتماد على بيانات موقع (البنك الدولي، 2022) ومخرجات برنامج Eviews12

تحليل الجدول رقم 04: ومن خلال جدولي اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة التكامل تم التوصل الى ان كل السلاسل مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) وبالتالي يمكن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL).

5- مراحل تقدير النموذج (منهجية الحدود): سنستخدم في هذه المرحلة طريقة الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك (علاقة في الأجل القصير والطويل) وتقدير هذه العلاقة كالآتي :

1-5 تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج : لتحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج قمنا بالمقارنة بين النتائج المستخرجة بالاعتماد على معيار Akaike لتتوصل إلى أن النموذج الأمثل هو ARDL(2,0,3,2,3) والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم 06 : تحديد فترات الإبطاء المثلى عن طريق معيار Akaike



المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على قاعدة البيانات وباستخدام برنامج Eviews12.

2-5 اختبار التكامل المشترك (إختبار الحدود): ومن أجل اجراء هذه الطريقة يتم اختبار التكامل المشترك من خلال نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وباستخدام متغيرات الدراسة يمكن كتابته من الشكل التالي:

$$\Delta GDR_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p1} A_i \Delta GDR_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} B_i \Delta INVTICP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \gamma_i \Delta INVTRSP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \delta_i \Delta INVGIFR_{t-i} + \theta_1 GDR_{t-1} + \theta_2 INVTICP_{t-1} + \theta_3 INVTRSP_{t-1} + \theta_4 INVGIFR_{t-1} + \varepsilon_t$$

ولاختبار التكامل المشترك في نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة نركز على اختبار الحدود من خلال اختبار الفرضيات التالي :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \theta_1 = \theta_2 = \theta_3 = \theta_4 = 0 \\ H_1: \theta_1 \neq 0; \theta_2 \neq 0; \theta_3 \neq 0; \theta_4 \neq 0 \end{array} \right\}$$

حيث نرفض فرضية العدم H_0 اذا كانت القيمة الاحصائية F-Stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، اي نرفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)، ونقبل بالفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود هاته العلاقة التوازنية في الأجل الطويل. أما اذا كانت قيمة الاحصائية F-Stat أصغر من الحد الأدنى للقيم الحرجة نقبل فرضية العدم اي نقبل فرضية عدم وجود تكامل مشترك (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) (Pesaran, M, & al, 1996, p. 10). ومن خلال النتائج المستخرجة من برنامج Eviews 12 لاختبار الحدود تم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول رقم 05: اختبار الحدود لنموذج ARDL

ARDL Bounds Test		
F-statistic	3.885631	
Critical Value Bounds		
I0 Bound	I1 Bound	Significance
2.15	3.23	10%
2.46	3.47	5%
2.91	3.76	2.5%
3.11	3.98	1%

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاغتماد على قاعدة البيانات وباستخدام برنامج Eviews12

تحليل الجدول رقم 05: يتبين من الجدول، ومن خلال المقارنة بين القيمة الاحصائية F-Stat ($F\text{-stat} = 3,88$) نجدها أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة (5%)، اي نرفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك، أي (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود هاته العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

3-5 اختبارات فحص بواقي تقدير النموذج : في هذه المرحلة سنعتمد على أهم الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey (LM Test)، بالإضافة إلى اختبار عدم ثبات التباين (ARCH Test) واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque Bera) والجدول التالي يوضح أهم النتائج المتوصل اليها:

الجدول رقم 06: اختبارات فحص بواقي تقدير النموذج

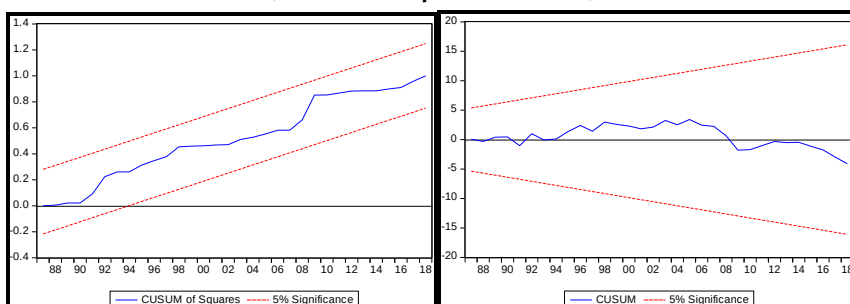
Prob.F= 0,77	F= 0,38	الإرتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey (LM Test) (دامورد جوجارتي (هند عبد الغفار عودة المترجمون)، 2015)
Prob.F=0,49	F=0,98	اختبار عدم ثبات التباين (Breusch-Pagan-Godfrey)
Prob.F= 0,61	F= 1,19	التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque- Bera)

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاغتماد على قاعدة البيانات وباستخدام برنامج Eviews12

تحليل الجدول رقم 06: ومن خلال النتائج المدرجة في جدول اختبارات فحص البواقي يمكن أن نستنتج أن جميع الاحتمالات الخاصة بالإحصائية (F-stat) أكبر من مستوى المعنوية (0,05) وبالتالي قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء بالإضافة إلى قبول فرضية ثبات التباين وقبول أيضا فرضية أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

4-5 اختبار استقرارية النموذج وفق احصائية CUSUM : قمنا باختبار النموذج باستخدام منهج CUSUM و CUSUMSQ لبيان مدى استقرار وانسجام معلمات الطويلة الأجل مع القصيرة الأجل، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 07: اختبار المجموع التراكمي للبواقي ولمربعات البواقي المتابعة (CUSUM of Squares /CUSUM)



المصدر: من اعداد الباحثين وبالاغتماد على قاعدة البيانات وباستخدام برنامج Eviews12

5-5 نتائج الدراسة: ومن خلال النتائج المتوصل اليها سابقا يمكن تقدير معاملات النموذج المقدّر في الأجل القصير والطويل على النحو التالي :

الجدول رقم 07: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1039	1.700000	0.054816	0.093187	D(INVTICP)
0.2505	1.181753	0.097648	0.115396	D(INVTRSP)
0.1012	1.687690	0.059630	0.100637	D(INVGIFP)
0.0289	-3.930439	0.192209	-0.755467	CointEq(-1)
Cointeq = GDP - (0.0185* INVTICP +0.0126* INVTRSP +0.0444* INVGIFP +6.2408)				
Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0368	2.130746	0.008693	0.018523	INVTICP
0.0369	2.934778	0.004326	0.012697	INVTRSP
0.0443	2.186024	0.020339	0.044463	INVGIFP
0.0400	2.540994	2.456078	6.240881	C

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاغتماد على قاعدة البيانات وباستخدام برنامج Eviews12

تحليل الجدول رقم 07: نلاحظ من خلال جدول تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة أن معامل تصحيح الخطأ سلبي ومعنوي إحصائيا وهذا ما يؤكد وجود علاقة على المدى الطويل ما بين المتغيرات قيد الدراسة، ويشير هذا المعامل إلى وجود تصحيح العلاقة من المدى القصير إلى المدى الطويل، حيث يهدف إلى تعديل العلاقة في المدى القصير حتى تبقى متوازنة على المدى الطويل، وبلغت سرعة التعديل (- 0.75).

- مناقشة النتائج:

- التأثير الإيجابي لمتغير الإستثمار في قطاع الاتصالات بمشاركة القطاع الخاص (INVTICP) في المدى الطويل على النمو الاقتصادي (GDP)، حيث نجد معنوية المتغير عند مستوى معنوية (5%). كما نلاحظ العلاقة الطردية وذلك من خلال الإشارة الموجبة وهذا مقبول اقتصاديا، ويمكن أن نستخلص من خلال نتائج العلاقة الطويلة

الأجل أن الزيادة في المتغير (INVTICP) بوحدة واحدة سيكون حجم التأثير في المتغير التابع (GDP) بالزيادة بـ 0,01 وحدة.

- أما بالنسبة لمتغير الاستثمار في قطاع النقل بمشاركة القطاع الخاص (INVTRSP) في الأجل الطويل فنلاحظ أيضا معنوية هذا المتغير عند مستوى معنوية (5%)، ويوجد علاقة طردية وذلك من خلال الإشارة الموجبة وهذا مقبول اقتصاديا، حيث يمكن أن نستخلص من خلال نتائج العلاقة الطويلة الأجل أن الزيادة في المتغير (INVTRSP) بوحدة واحدة سيكون حجم التأثير في المتغير التابع (GDP) بالزيادة بـ 0,01 وحدة.

- وبالنسبة لمتغير الاستثمار العام في البنية التحتية (INGGIFP) فنلاحظ أيضا معنوية هذا المتغير عند مستوى معنوية (5%)، ووجود العلاقة الطردية. ويمكن أن نستخلص من خلال نتائج العلاقة الطويلة الأجل أن الزيادة في المتغير (INGGIFP) بوحدة واحدة سيكون حجم التأثير في المتغير التابع (GDP) بالزيادة بـ 0,04 وحدة وهو حجم تأثير أكبر من المتغيرين المستقلين السابقين، أي أن الاستثمار العام في البنية التحتية له تأثير أكبر في المدى الطويل على النمو الإقتصادي مقارنة بالاستثمار في قطاع النقل بمشاركة القطاع الخاص والاستثمار في قطاع الاتصالات بمشاركة القطاع الخاص.

أما فيما يخص النتائج المتوصل إليها في المدى القصير فكانت تختلف عن نتائج المدى الطويل، حيث أظهرت النتائج عدم معنوية المتغيرات في حين كانت معلمة حد تصحيح الخطأ قد قدرت بقيمة ثابتة قدرها (-0,75) وكانت معنوية عند حدود 5% حيث نستطيع القول أن هذه النتيجة السابقة تعكس مدى العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن معلمة حد تصحيح الخطأ قد ساهمت في تعديل النموذج للتوازن في المدى الطويل بعدما كان فيه اختلال في المدى القصير.

6- الخلاصة

أبرزت نتائج الدراسة أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ذلك من خلال المشاريع التي أكدت كينونتها بمساهماتها الإيجابية في تحسين خدمات البنية التحتية المادية، الأمر الذي تراهن عليه مختلف الدول النامية والناشئة التي خاضت وتخوض هذا الواقع التجريبي على مستوى مختلف مجالاتها الاقتصادية. وبالنسبة للألية الشراكة في الجزائر بيّنت الدراسة أن مشاركة القطاع الخاص هي محدودة في زيادة الاستثمار في مجال البنية التحتية، بما فيها قطاع النقل والإتصالات ومساهمته متواضعة في تحسين أداء النشاط الاقتصادي على المدى القصير. وتوصلت نتائج الدراسة إلى الآثار الإيجابية للاستثمار العام على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ذلك بتوجيه الاستثمار المحلي نحو قطاعات البنية الأساسية، وهذا ما يثبت صحة فرضية الدراسة.

ومن هنا يمكن أن نستنتج أنه يمكن تفعيل صيغة الشراكة (عام خاص) على المستوى المحلي كمتغيراً رائداً لتوقع زيادة الاستثمارات البنية التحتية في الاقتصاد على المدى الطويل، وهذا يتطلب :

✓ اختيار الفرص الملائمة للشراكات بين القطاعين العام والخاص: كالتوسع في المشاريع الجديدة في قطاع الطاقات المتجددة، التي توفر مزايا جاذبة للبلد كالجزائر باعتبارها مستقبل للطاقة.

✓ إنشاء الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة لتنفيذ هاته العقود، بحيث تكفل تحويل المخاطر بالقدر الكافي إلى الشريك من القطاع الخاص. (البنك الدولي، مركز الموارد القانونية للشراكات بين القطاعين العام والخاص)

✓ التأكد من تنفيذ الشراكات بين القطاعين على أساس زيادة الكفاءة وليس لتلبية رغبة في تحويل بنود النفقات خارج الموازنة والديون خارج الميزانية العمومية.

7- مقترحات الدراسة:

- الحاجة لإستكمال الأطر التشريعية والقانونية والمؤسسية والهياكل المنظمة للشراكة لتحسين مناخ الأعمال بالجزائر.
- توفير الضمانات الكافية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في مشاريع الشراكة مع مراعاة التوزيع المتوازن للمخاطر بين القطاعين العام والخاص.

- تطوير وتعميق أسواق المال المحلية وتوجيه المدخرات الخاصة لتمويل الاستثمار في البنية التحتية.
- الإستمرارية في تحسين التسيير العمومي بإدماج المعرفة كعنصر جوهري للتسيير المؤسساتي الحديث.
- استحداث مخابر البحث كمؤسسات مرافقة لتفعيل استراتيجية الشراكة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

8- قائمة المراجع

✓ المؤلفات:

- ليث القهيوي، و بلال الوادي. (2012). الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الإطار النظري والتطبيق العملي. عمان، الأردن: دارالحامد للنشر والتوزيع.
- دامورد جوجاراتي (هند عبد الغفار عودة المترجمون). (2015). الاقتصاد القياسي (الجزء الثاني). السعودية: دار المريخ للنشر.

✓ الأطروحات:

- فيصل زيدان سهر. (2014). إمكان الشراكة بين قطاعي الصناعة العام والخاص في ظل المتغيرات الاقتصادية في العراق. كلية الادارة والاقتصاد.

✓ المقالات:

- بن نعوم عبد اللطيف. (2021). دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص لترقية الخدمات العامة. المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 08(01).
- رجراج سليمة، وشارف ناصر. (2021). دور اليات الدعم في تشجيع القطاع الخاص في الجزائر. مجلة الأسواق والمالية، المجلد 08(02).

✓ المدخلات:

- رياض الفرس. (2020). الشراكة بين القطاعين العام والخاص. الكويت. تم الاسترداد من <https://fac.ksu.edu.sa>

✓ التقارير:

- افاق الاقتصاد الإقليمي. (2018). الاستثمار الخاص من أجل نمو احتوائي في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى.
- البنك الدولي. (بلا تاريخ). مركز الموارد القانونية للشراكات بين القطاعين العام والخاص. تم الاسترداد من <https://ppp.worldbank.org/public-private-partnership/overview/what-are-public-private-partnerships>
- مجموعة البنك الدولي. (2020). "الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل البنية التحتية".
- بنك الجزائر. (2018). التطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر.
- صندوق النقد الدولي. (2009). الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. (2020). دليل المجتمع المدني حول: الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

✓ مواقع الأنترنت:

- ياسمينه أبو زهور، و نجلى بن ميمون. (الأربعاء ديسمبر، 2021). على الجزائر منح الأولوية للتغيير الاقتصادي في خضم جائحة كورونا. (مركز بروكنجز، المحرر)

المراجع باللغة الأجنبية:

- Apergis, N. (2000). Public and Private Investments in Greece: Complementary or Substitute Goods?. The UK: Blackwell Publishers.
- Ahmed habib, & Stephen M. Miller. (2000). Crowding.out and Crowding. In Effects of the Components of Government Expenditure (Vol. 18). Contemporary Economic Policy.
- Bourbonnais, R .(2015) .Econométrie (Cours et exercices corrigés) .Paris: Dunod.
- Newbery, D. (2012). Energy and Infrastructure. Submission To the Commission on Growth Commission.
- Pesaran, M & al .(1996) .Testing for existence of a long-run relatinoship .,University of Cambridge: Department of Applied Economics.
- Pesaran, M. H. and Shin. (1999). An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to cointegration Analysis.
- The World Bank. (2021). Private Participation in Infrastructure (PPI).